

مجلس الوزراء العراقي يمتنع عن المصادقة على مسودة الإتفاقية الأمنية مع واشنطن بشكلها

الحالي ويطلب بتعديلات عليها

قيادي شيعي يؤكد ان المالكي غير مقتنع ببعض بنود الإتفاقية

22/10/2008 القدس العربي



بغداد - 'القدس العربي' - وكالات

امتنع مجلس الوزراء العراقي بالاجماع عن المصادقة امس الثلاثاء على مسودة الاتفاقية الامنية المزمع ابرامها بين بغداد وواشنطن بصيغتها الحالية، داعيا الى اجراء تعديلات عليها.

وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ 'افر مجلس الوزراء العراقي بالاجماع اهمية اجراء تعديلات على مسودة الاتفاقية الامنية مع واشنطن بما يجعلها بمستوى القبول الوطني.'

وأوضح الدباغ ان المجلس دعا الوزراء المعنيين لتقديم تلك التعديلات ليتم تضمينها في المفاوضات القادمة مع الجانب الأمريكي، غير انه لم يوضح ماهية التعديلات التي يطالب مجلس الوزراء بادخالها على مسودة الاتفاقية.

واضاف في بيان صدر عن مكتبه أن مجلس الوزراء ثمن في جلسته الاعتيادية امس جهود الفريق العراقي المفاوض وما حققه من تقدم في المفاوضات والإقتراب من الثوابت التي حددتها الحكومة منذ البداية، وأجمع على أهميه اجراء تعديلات 'ضرورية' على مسودة الإتفاقية.

وكان المجلس السياسي للاثمن الوطني أحال امس مسودة الاتفاقية الامنية المزمع عقدها بين العراق والولايات المتحدة الى مجلس الوزراء للنظر فيها كأي قانون يعرض عليه واتخاذ قرار بشأنها بعد جلستين عقدهما خلال يومين من دون التوصل لاتفاق بشأنها.

وتشير الاتفاقية جدلا واسعا في الاوساط السياسية والحكومية والدينية والشعبية في العراق، ففي حين اعلن التيار الصدري الذي يتزعمه رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر وهيئة علماء المسلمين السنية وفصائل سنية وشيعية اخرى رفضها جملة وتفصيلا، رأت كتل سياسية عراقية اخرى بينها الائتلاف الشيعي الحاكم ضرورة ادخال تعديلات جوهرية عليها.

وقبلت الكتلة الكردية ممثلة بالحزبين الرئيسيين الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البرزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الرئيس العراقي جلال الطالباني الاتفاقية بصيغتها الحالية محذرة من خطورة رفضها.

ومن شأن الاتفاقية الامنية العراقية - الامريكية في حال اقرارها من قبل البلدين تحديد مستقبل القوات الامريكية في العراق بعد انقضاء التفويض الاممي الممنوح لها والذي ينتهي نهاية العام الحالي 2008. وبحسب مسودة الاتفاقية التي اعترض مجلس الوزراء العراقي عليها امس فان الوجود العسكري الامريكي في العراق سينتهي نهاية شهر كانون الاول (ديسمبر) 2011، بينما تنسحب القوات الامريكية من المدن منتصف العام المقبل.

من جهة اخرى قال قيادي في التحالف الشيعي العراقي امس الثلاثاء ان رئيس الحكومة نوري المالكي غير مقتنع ببعض فقرات الاتفاقية الامنية المزمع توقيعها بين العراق والولايات المتحدة قبل نهاية العام الحالي. وقال همام حمودي للصحافيين بعد لقاء جمعه بنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي ان تنفيذ بعض فقرات الاتفاقية يخضع للكثير من الشروط والمحددات 'وخاصة تلك التي تتحدث عن السيادة والولاية القضائية وحركة القوات وجدولة خروج القوات من المدن'.

واضاف حمودي 'ان رئيس الوزراء يقول ان ما اعطوه (الامريكان) باليد اليمنى اخذوه باليد اليسرى'. وضرب حمودي مثالا فيما يتعلق بانسحاب القوات الامريكية قائلا 'ان الاتفاقية تقول ان الامريكيين ينسحبون من المدن والقرى العراقية في حزيران 2009 اذا كان الوضع الامني يساعد على ذلك.. لكن من يحدد هذا الامر؟'. ويعتبر تصريح حمودي وهو احد اعضاء وفد الائتلاف العراقي الشيعي الموحد في المباحثات التي تجري الان داخل المجلس السياسي للامن الوطني أول تصريح من نوعه يتحدث فيه عن موقف رئيس الحكومة من الاتفاقية حتى الان.

ورغم كثرة التصريحات والمواقف التي عبرت عنها بعض القوى والشخصيات السياسية في اليومين الماضيين تجاه مسودة الاتفاقية الا ان رئاسة الحكومة لم تصدر ما من شأنه ان يعطي صورة لموقف رئيس الحكومة من المباحثات الجارية الان حول هذه المسودة.

وفي تصريح يدل على حجم الخلافات بين الكتل السياسية العراقية صرح وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري الاثنين بأن القوى السياسية قد توجّل البت في الاتفاقية الى ما بعد الانتخابات الامريكية في الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر).

وقال زيباري ان العراق مازال يأمل في ابرام الاتفاق قبل نهاية العام الجاري عندما ينتهي قرار مجلس الامن الذي يفوض بالوجود الامريكي ولكنه اقر بوجود صعوبات في التوصل الى اتفاق بين الزعماء العراقيين. وقال زيباري لقناة 'العربية' ومقرها دبي 'الهدف هو توقيع الاتفاقية الامنية في اسرع وقت حتى من المفضل قبل الانتخابات الرئاسية الامريكية في 4 نوفمبر لكن حسب المعطيات الموجودة في الساحة والتجاذبات السياسية لا نعتقد بان هذا ممكن حاليا'.

وفي واشنطن رفض المتحدث باسم وزارة الدفاع الامريكية براين ويتمان ان يقول ما اذا كانت الادارة مستعدة لاجراء تعديلات على نص المسودة. ولكنه اكد ان الادارة راضية عن النص الحالي.

وقال 'هذه عملية يتعين على الحكومتين في نهاية المطاف ان توافق على كل جوانب اي نوع من الترتيب
وسنرى الى اين تمضي.'
وقال 'لدينا ما نعتقد انه وثيقة طيبة.'